



# إنشاء (130) مركزاً أمنياً وأربعة مراكز إيواء ودعم أجهزة مكافحة الإرهاب

**اللواء الزلب : اعدنا خطة طارئة للحد من الفجوة بين المواطن والشرطة**

وحول مختلف القضايا والاصلاحات الجارية في الوزارة ألتقت (الثورة) باللواء محمد الزلب وكيل وزارة الداخلية لقطاع الشئون المالية.. للحديث حول مجمل القضايا.. وفيما يلى

[التفاصيل](#)

## لقاء / نافع الحكيمي

تشهد وزارة الداخلية اصلاحات واسعة في مختلف قطاعاتها إلى جانب قيام الوزارة بالعمل على تحسين أوضاع منتسبيها ومؤخراً شهدت مكاتب البريد ازدحاماً من قبل منتسبي الشرطة لاستلام المبالغ التي استقطعت من رواتبهم وأرباحها تحت مسمى صندوق الادخار للتأمين الصحي للمنتسبيين ..

للفرارات فلم نستطع لحد الان تحديدها نظراً للوضع الراهن الذي تمر به البلاد ..

■ وماذا عن المتقطعين خلال العام الماضي إثر ثورة الشباب وماهي الحلول التي اتخذوها بشأنهم ..؟.. بالنسبة للمقطعين خلال العام تم إعادةهم حسب توجيهات عالي وزير الداخلية وصرف مرتباتهم من يناير ٢٠١٢م ومنهم من تم إعادةهم نهاية عام ٢٠١١م وصرف مرتباتهم أيضاً ..

■ متى سنشهد تحفيز رجال الشرطة بالكافات والتوفقات بشكل منصف بعد تقييم عمله...؟..

- بالنسبة للتوفقات فهي تطبق بشكل كامل حسب القانون كل عام، فمثلاً بلغ عدد المترقين العام ٢٠١١م أكثر من ٢٧ ألف ضابط وصف ضابط وفرد، وفي هذا العام بلغ عدد المترقين إلى حد الان أكثر من ٥٤ ألف ضابط وصف ضابط وفرد، وبالنسبة للمكافات فهي تسير ببطء وستعمل على تطبيقها لكل من استحقها ..

■ هل سيُنْفَعِّل مجلس التأديب .. وهل هناك إجراءات للرقابة على أقسام الشرطة وكيف يمكن أن تستقبلوا شكواوى المواطنين...؟..

- بإذن الله سيعمل المجلس خلال الفترة القادمة .. وبالنسبة للرقابة على أداء أقسام الشرطة هناك خطة مقدمة من الإدارة العامة للرقابة والتقويم لعلى الوزير سيتم إقرارها وتطبيقها في القريب العاجل..

■ هل تم حصر خسائر وزارة الداخلية خلال العام الماضي في الأرواح والمعدات، وكم بلغت...؟..

- من المؤكد بأنه تم الحصر حيث يبلغ عدد الشهداء ٤٠٠ شهيد، أما الجرحى فيبلغ عددهم ٣٢٨٠ جريحاً، أما الخسائر في المبني والمعدات فقد بلغ أكثر من خمسة مليارات ريال..

● كلمة أخيرة...؟..

- تثنيت الأمن مهمتنا الأساسية وهناك خطة ستفذها الوزارة للحد من الفجوة بين المواطن والشرطة، خلال الأسابيع القادمة سيلمس المواطن إن شاء الله - شيئاً جديداً من الشرطة وخدماتها الأمنية.

علاج أسرة الفرد أو الضابط من الدرجة الأولى في مستشفيات الشرطة..

■ ماذا بالنسبة للمتقاعدين من سلك الشرطة...؟..

- هم يحظون بنفس الاهتمام ولا يوجد فرق بين العامل والمتقاعد كونهم قد خدموا البلاد أثناء أدائهم لهم في فترة الخدمة لهم..

■ تحسين أوضاع منتسبي الشرطة...؟..

- بدأنا خطوات عديدة بهدف الاهتمام أكثر بالشرطي منها التحسين الغذائي للأفراد والضباط والذي تم رفعه بنسبة ٤٠٪.. كما تم رفع مرتبات الضباط والأفراد منذ بداية عام ٢٠١١م ونعمل حالياً على إضافة العلاوات السنوية للأفراد والضباط وننتظر فقط إطلاقها من وزارة المالية متى ما توفرت مخصصاتها.. إضافة إلى تحسين الخدمة الصحية، كما أوضح سباقاً.. كما تم اعتماد وصرف طبيعة عمل للعاملين بالوزارة وبائز رجعي وكذا طبيعة عمل العاملين في الألة الجنائية إضافة إلى حواجز للعاملين في مستشفيات الشرطة..

■ ما هي المشاريع التي تعمل الوزارة حالياً على تنفيذها...؟..

- هناك خطة طارئة أعدتها الوزارة، إنشاء (١٣٠) مركزاً أمنياً في كافة أنحاء الجمهورية إضافة إلى بناء أربعة مراكز لإيواء وتنضم الخطة أيضاً أجهزة ومعدات لمكافحة الإرهاب ..

■ سمعنا عبر وسائل إعلام عن مشاريع سكنية لمنتسبي الداخلية ما صحة ذلك.. وماذا تم إن كانت حقيقة؟

- هناك تنسيق عبر صندوق الإسكان العسكري والذي يشمل القوات المسلحة والأمن وتم قبل أيام توقيع مذكرة تفاهم مع الاتراك .. مع العلم بأنه قد تم حجز عدد من الأراضي في أمانة العاصمة وكذا محافظات عدن والحديدة وحضرموت لإقامة المباني السكنية عليها..

■ هل لديكم إحصاء بعد العاملين في جهاز الشرطة .. وكم عدد الفرار والذين توجد أسماؤهم فقط في شهادات الراتب فقط...؟..

- نعم لدينا إحصائية كاملة لقوة وزارة الداخلية وكل قوة الشرطة في كشوفات الراتب، أما بالنسبة

فقط.. وبعدها سيتم تطبيق القانون الذي يكفل علاج المنتسبين مع أسرهم من الدرجة الأولى على حساب الوزارة بشكل كامل..

■ ماذا عن صحة منتسبي الشرطة

- قانون خدمات الشرطة يتضمن معالجة الفرد إذا تجاوز ٢٥٠ ألف ريال.. وفي نهاية ٢٠١١م تم إلغاء هذه البنود وأصبح الفرد يعالج معالجة كاملة على حساب وزارة الداخلية في أي إصابة يتعرض لها سواء أثناء أدائه لواجبه أو خارج دوامه.. وهذا

بالشكل الذي تحدى تحسين الغذائي للأفراد والضباط على حساب الوزارة كاملة فيما تحمل الوزارة نصف الكلفة لمعالجة أقربائه من الدرجة الأولى وهذا لمنتسبي الشرطة وتتكلف الوزارة بنصف تكلفة

الصندوق مع الأرباح عبر مكاتب البريد حالياً ويبلغ عدد المستفيدين ١٦٣ ألف صرف وضابط..

■ بعد هذا الإجراء ...؟..

- قانون خدمات الشرطة يتضمن معالجة الفرد وعائلته من الدرجة الأولى.. (الوالدين والزوجة والأبناء)..

الوزارة تسير بهذا الاتجاه وأن يعالج الفرد على حساب الوزارة كاملة فيما تحمل الوزارة نصف الكلفة لمعالجة أقربائه من الدرجة الأولى وهذا شيء مؤقت نظراً لحالته التي تسير بها البلاد حالياً

نص قانون هيئة الشرطة رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠م في مواده (١٥٥-٨٢-٨١) على أن مسؤولية

وزارة الداخلية في تقديم الرعاية الصحية لمنتسبيها

بان العلاج المجاني حق للضابط والفرد العامل أو المتقاعد أو المعاق في المستشفيات العامة، كما تعالج مستشفيات الشرطة إضافة للضابط والفرد الزوجة والأولاد والإخوان القصر الذين يعولهم

الشرطي والوالدة ويحق لهؤلاء في حالة إصابة أي منهم بأي مرض مستعصي الحصول على العلاج خارج الجمهورية على نفقه الوزارة بناء على قرار الجنة الطبية، كما يتم على نفقه الوزارة تركيب وتبديل الأطراف والأجهزة الصناعية والنظارات الطبية وكل ما تستدعى الحالة الصحية للضابط.

■ متى أنسى صندوق الادخار ..؟..

- نظرًا لتأخر إصدار قانون التأمين الصحي استجعى قيادة وزارة الداخلية في حينها وأصدر معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في وقته قراراً بإنشاء صندوق لادخار بدءاً من أكتوبر ٢٠٠٧م لجميع منتسبي وزارة الداخلية ..

■ لماذا ألغى...؟..

- ألغى أو لم يتم قانونية الاستقطاع بمخالفته لقانون هيئة الشرطة والذي ينص على علاج الشرطي وعائلته من الدرجة الأولى على نفقه وزارة الداخلية، ثانياً لاحتاج عدد من منتسبي الوزارة ومطالبتهم بتعفيف الخصم وصرف مستحقاتهم التي استقطعت.. وتم صدور قرار من معالي الأخ وزير الداخلية الدكتور عبد القادر قحطان لإعادة ما تم خصمته مع الأرباح..

■ كم كانت نسبة الاستقطاعات وكم بلغت أموال الصندوق..؟..

- كان يتم الخصم بواقع ٢٪ من بداية الربح على كل ضابط وفرد وقد بلغ المبالغ المستقطعة حتى نهاية يناير ٢٠١١م ثلاثة مليارات ومائتان وخمسة وثلاثين مليون ريال.. وقد حرصت الوزارة على تشغيل تلك المخصصات في أذون الخزانة وحققت فوائد بمبلغ ستة ملايين ريال وهذا المبلغ قد أضيف للمبلغ الإجمالي لإعادته لأصحابه..

■ كيف يوزع هذا المبلغ وكم عدد المستفيدين...؟..

- يتم صرف المبلغ على كافة منتسبي وزارة الداخلية ممن استقطعوا من رواتبهم لصالح

■ ٤٠٠ شهيد و (٣٢٨٠) جريحاً وأكثر من خمسة مليارات خسائر الوزارة خلال العام

■ صندوق الادخار الملغي ليست له علاقة بالتأمين الصحي لمنتسبي الوزارة

■ خطة للرقابة على أقسام الشرطة وغيرها من أجهزة الداخلية



وكيل الداخلية مع المحرر